قراءات حول برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

د/براهيمي بن حراث حياة

جامعة مستغانم-الجزائر

الملخص:

تبنت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية الشاملة إدراكا منها للدور الفعال الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والعالمي فقد كان العمل على دفع عجلة تطوير الاقتصاد الوطني بوضع ثلاثة برامج تنموية شاملة وهادفة والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) التي كان لها أثرا مباشرا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعليه فإن هذه الدراسة ستتناول انعكاسات هذه البرامج التنموية على هذا القطاع ومدى مساهمة هذا الأخير في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2001- 2014).

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الاستثماري العام- البرامج الاستثمارية- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصاد الوطني- نتائج البرامج الاستثمارية.

Résumé

L'Algérie est parmi les pays qui cherchent à atteindre le niveau de croissance à divers niveaux par l'adoption d'un ensemble de programmes de développement publique. Conscient du rôle actif joué par les petites et moyennes entreprises dans l'économie nationale et mondiale l'Algérie a travaillé à faire progresser le développement de l'élaboration de trois programmes de développement importants et significatifs : le programme de relance économique (2001-2004), le programme de soutien à la croissance (2005-2009) et le programme de consolidation de la croissance économique (2010 -2014). Par conséquent, cette étude portera sur les implications de ces programmes de développement sur le secteur des petites et moyennes entreprises et l'ampleur de sa contribution à l'économie durant les périodes 2001 et 2014. En outre, il sera l'adoption d'un programme de développement quinquennal de croissance pour la période des années 2015 2019 afin de compléter l'achèvement des projets retardés.

Les mots clef : dépenses d'investissement publiques- programmes d'investissement– l'apport des PME dans l'économie nationale- résultats des programmes d'investissement.

المقدمة:

في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة واتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاهتمام الواسع وغير المسبق، وفي هذا الإطار استفاد هذا القطاع من حصته في مختلف برامج الاستثمارات العمومية التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2001-2014) لكن النتائج المترتبة عن هذه الإنجازات اختلفت نتائجها من برنامج إلى آخر ومساهمتها في انعاش الاقتصاد الوطني بقيت محدودة جدا.

وتظهر أهمية الدراسة في محاولة:

– التطرق إلى كل الإنجازات التي سخرت لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال كل مرحلة من مراحل تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية؛

– تحديد نتائج استخدام هذه الموارد والمخصصات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى:

-قراءة نظرية حول يرام جالاستثمارات العمومية خلال الفترة (2001-2014)؛

-أثر برامج الاستثمارات العمومية على الاقتصاد الوطني؛

-نتائج البرامج التنموية على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومما سبق ذكره يطرح التساؤل التالي: **كيف ساهمت برامج الاستثمارات العمومية في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

وعلى هذا الأساس يمكن تبني فرضية أساسية مؤداها أن:

– أدى تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية إلى تفعيل دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

ولتوضيح ما سبق سيتم التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: واقع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ثانيا: عرض برامج الاستثمارات العامة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014.

ثالثا: انعكاسات برامج الاستثمارات العامة على تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة.

أولا: واقع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من طرف المنظمات الدولية والمحلية فضلا عن اهتمام المفكرين والباحثين الاقتصاديين وذلك بالنظر إلى دورها وأهميتها في تحقيق التنمية الشاملة، حيث تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات العاملة في أي بلد إلى جانب أنها تساهم بقدر مهم من العمالة والإنتاج، وحتى في الدول المتقدمة فإن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتناقص أهميته النسبية بل ازدادت بالرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات في ظل العولمة والتنافسية الدولية.

وفي الجزائر فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف اهتمامات متزايدة منذ تبلور فكرة الخوصصة في بداية سنوات التسعينات وما تبعه من إصلاحات اقتصادية ومالية على مختلف الأصعدة خلال عدة فترات.

1) الواقع العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)

اعتبرت سنة 2004 محطة هامة لدفع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الارتقاء والتطور، حيث تم تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أعلن فيها عن إنشاء آليتين إضافتين تساهم في التخفيف من إشكالية تمويلها، أولهما صندوق ضمان القروض (FGAR) وصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME) وصندوق رأس مال المخاطرة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن هذه الإجراءات دعمت بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) ودخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وانفتاح السوق نحو المنافسة الدولية.

أ) **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام** (من إعداد الباحثة بناء على معلومات متفرقة من نشريات المعلومات من الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم):

عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام انخفاضا مستمرا من سنة إلى أخرى وصارت تمثل جزءا ضئيلا من محيط هذا القطاع الحيوي أي ما بين 0.25 % و0.08 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى إتباع الدولة لسياسة

الخوصصة وإعادة الهيكلة، فبعد أن كان عدد المؤسسات يعرف استقرارا في سنوات 2000-2001 إلى غاية 2003، انخفض معدل نموها سنة 2006 إلى معدل 15.45% و الذي كان ناتجا عن خوصصة مؤسسات القطاع واستمر هذا الانخفاض سنة 2007 بمعدل 9.88 % كما عرفت السنوات الأخرى انخفاضا متتاليا.

ب **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص:** تشكل المؤسسات الخاصة غالبية تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أنها توفر مناصب عمل، وهي في تطور مستمر من سنة لأخرى خاصة في السنوات الأخيرة مع تشجيع سياسة الاستثمار والخوصصة. حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 225449 مؤسسة في سنة 2004 أي بزيادة قدرت بـ 8.41 % مقارنة مع السنة التي سبقتها 2003، ثم استمر هذا الارتفاع بمعدل 9.04% خلال سنة 2005 وهذا حسب ما صرح به الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS)، وفي سنة 2006 و2007 كان معدل نموها 9.75 % و8.95 % على التوالي أي بنمو سنوي يقدر بـ 23964 مؤسسة و24140 مؤسسة في السنة على التوالي كذلك. أما بالنسبة لسنة 2008 فقد عرفت ارتفاعا كبيرا في نمو المؤسسات والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص حيث بلغ هذا النمو معدل 33.36% وذلك نظرا لإدماج تسجيلات الأشخاص الطبيعيين التي تعمل خصوصا في قطاعات الصحة، العدل والمستثمرين الزراعيين. وإذا تم عزل الأشخاص الطبيعيين عن الأشخاص المعنويين يصبح معدل نمو المؤسسات في القطاع الخاص مقدر بـ 9.34 % أي معدل نمو مستقر كما في السنوات السابقة. وبالنسبة لسنة 2009 فقد عرف معدل نمو المؤسسات في القطاع الخاص انخفاضا دون إدماج الأشخاص الطبيعية 7.6% وكان ذلك أدنى معدل عرفه نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال وذلك بسبب اهتمام الوزارة المعنية بالأشخاص الطبيعية، حيث بلغت هذه الأخيرة 109496 مؤسسة أي بمعدل نمو 55.04 %، حيث يمثل قطاع الصحة 29301 مؤسسة أي بزيادة 63.43 % ويمثل قطاع العدل 10125 مؤسسة أي بزيادة 145.09 % وأما قطاع المستثمرين الزراعيين تمثل في 70070 مؤسسة أي بزيادة تقدر بـ295.20 % وإذا تم إدماج مؤسسات الأشخاص الطبيعيين مع مؤسسات الأشخاص المعنويين نجد أن معدل نمو المؤسسات سنة 2009 يقدر بـ 16.16 % وبالنسبة لسنة 2010 يقدر بـ 35.82%، أما سنة 2011 عرفت انخفاضا في معدل النمو وهذا نتيجة

إلى تطابق معايير المقارنة مع سنة 2010 حيث بلغ معدل النمو 4.35%. وعرفت سنوات 2012 و2013 و2014 انخفاضا محسوسا على مستوى المؤسسات الخاصة الطبيعية.

2) أهم نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من القطاعات الرئيسية ويضم كل فرع نشاطات الآتية (بالتصرف من الباحثة بناء على النشرية الاحصائية رقم 26 من موقع الوزارة www.mdipi.gov.dz

- **الخدمات:** يضم قطاع الخدمات كلا من الفروع الاقتصادية الآتية والمتمثلة في: النقل والمواصلات، التجارة، الفندقة والإطعام، خدمات المؤسسات، خدمات العائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية، خدمات المرافق الجماعية.
- **البناء و الأشغال العمومية:** يضم هذا القطاع كلا من فرع البناء والأشغال العمومية.
- **الصناعة:** وتضم كلا من الفروع الاقتصادية التالية: المناجم والمحاجر، الحديد والصلب، مواد البناء، كيمياء ومطاط وبلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلد، صناعة الخشب والفلين والورق وصناعات مختلفة أخرى.
- **الفلاحة و الصيد البحري:** وتتمثل في فرع الفلاحة و الصيد البحري.
- **خدمات ذات الصلة بالصناعة:** وهي الفروع الخاصة بخدمات الأشغال البترولية، المياه، الطاقة، المحروقات.

وبغرض تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري من خلال التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تخصيص أغلفة مالية جد معتبرة في البرامج العمومية للاستثمارات التي شهدتها كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بكل فروعها.

ثانيا: عرض برامج الاستثمارات العامة خلال الفترة (2001-2014)

تبنت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية بهدف تحقيق التنمية الشاملة، حيث تم تحديد أهم الأولويات والأهداف الرئيسية المراد تحقيقها خلال كل فترة من فترات كل برنامج، ولقد تمثلت هذه البرامج في ما يلي:

1) برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004): تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي أحد أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدول للتأثير على وضع اقتصادي معين وذلك لتبني سياسة رفع الطلب الكلي والتي تفسر على أساس أنه في حالة الركود الاقتصادي

وارتفاع معدل البطالة فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ويؤدي هذا الأخير إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل والتقليص من حجم البطالة (كريم زرمان،2010، ص200 بالتصرف) ولهذا الغرض شمل هذا البرنامج دعم القطاعات التي تخلق قيمة مضافة ومناصب شغل.

1 1) مضمون البرنامج: كانت الانطلاقة سنة 2001 لتمتد إلى غاية سنة 2004 بغلاف مالي أولي قدر بـ 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار تم استثمارها في النشاطات التي لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (بالرقي تيجاني، 2013، ص47 بالتصرف)، وعمل على تحقيق عدة أهداف منها(محمد مسعي، 2012، ص 8):

-دعم النشاطات الإنتاجية كالفلاحة، الري، الصيد البحري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية والخدمات العامة؛

-تهيئة الهياكل العمرانية والقاعدية؛

-الاهتمام بالمناطق الريفية والهضاب العليا والمناطق المعزولة؛

-خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، مكافحة الفق؛

-تنمية الموارد البشرية.

1 2) المحاور الكبرى للبرنامج: خصص برنامج الإنعاش الاقتصادي لأربعة محاور رئيسية

وهي ممثلة في الجدول رقم (01)، وتم توزيع الغلاف المالي للبرنامج خلال الأربع سنوات من تنفيذه حسب الأنشطة السابقة الذكر كما يلي:

الجدول رقم (01): محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمليار دينار

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.00	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	21.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم الإصلاحات	30.00	15.00	-	-	45.0	8.6
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.00	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي س 2، 2001، الدورة العامة 20، ص: 139

فمن خلال الجدول التقديري للموارد المخصصة من طرف البرنامج لكل نشاط يلاحظ ان توزيع الغلاف المالي ركز على محورين رئيسيين (الأشغال الكبرى والتنمية المحلية) بنسبة 79% في حين لم يحظ قطاع الفلاحة والصيد البحري إلا بنسبة 12.6%خلال فترة أربعة سنوات، بالإضافة إلى أنه تم إنفاق ما يفوق مبلغ 390 مليار دينار خلال سنتين (2001-2002)، ولم تشهد سنتي 2003 و2004 أي مبلغ مالي فيما يخص دعم الاصلاحات، كما أن سنة 2004 كانت الأضعف تقديرا. ومن أجل بلوغ الأهداف المسطرة من طرف البرنامج تم تبني مجموعة من السياسات خصص لها موارد مالية قدرت بـ 46.58 مليار دينار(بالرقي تيجاني، 2013، ص48)، وتهدف هذه السياسات إلى تشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال للمؤسسات والشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

1 3) النتائج العامة المحققة من البرنامج: بالرغم من تعدد الاستثمارات وما حققته من تحسن في الظروف المعيشية للمواطن كالاستفادة من السكنات الاجتماعية، البناء الريفي، بناء المدارس والجامعات وغيرها من الإنجازات المحققة في تلك الفترة إلا أن بعض المحللين فسروا النتائج على أنها غير مرضية وتعاني من الضعف في المستوى النوعي من حيث الفعالية والإنتاجية خاصة بالنسبة للمحور الأول الذي كان ينتظر منه الكثير، بالإضافة إلى ذلك وصل الغلاف المالي لهذا البرنامج بعد عملية التقييم النهائي والتصحيح إلى قيمة 1216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار أي ضعف المبلغ المسطر والمخطط له سابقا(صاحي نجية وخناش فيحة، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وأثرها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي، 2013، ص ص3-5 بالتصرف)، فالفرق المتواجد بين ما تم تخطيطه والتنبؤ غير مماثل تماما لما تم تحديده في نهاية الفترة من تنفيذ البرنامج وعليه فإن هذا يمكن أن يدل على عدم إمكانية تحقيق المشاريع بالمبالغ المخطط لها أو عدم إعداد خطط وسياسات واضحة مبنية على طرق علمية وعقلانية للتنبؤ بالمبالغ المالية التقديرية.

الجدول رقم(02): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو	2,2	2,6	4	6,9	5,2
معدل البطالة	28	27,3	25,7	23,7	17,7
الناتج الداخلي الخام	3983	4084	4425	5074	5878

المصدر: www.cnes.org.dz

بعد تنفيذ البرنامج ظاهريا تم تحقيق مؤشرات اقتصادية إيجابية بعد أن كانت الجزائر تعاني من تدني الأوضاع على مختلف الأصعدة، تم تحقيق معدلات نمو موجبة تمثلت في معدل 2.2% سنة 2002 ليصل إلى معدل 6.9% سنة 2003 ويرى المحللون الاقتصاديون أن هذا الارتفاع يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار النفط وليس إلى انتعاش قطاع خارج المحروقات. بالإضافة إلى هذه المؤشرات فقد حقق برنامج الإنعاش الاقتصادي مجموعة من الإنجازات والنتائج الإيجابية (مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل – التجربة الجزائرية–2008 ص 68) على عدة مستويات منها:

- التحكم في معدلات التضخم الذي وصل سنة 2005 إلى معدل 1.65% بعد أن كان سنة 1991 مقدرا بـ 32%؛
- تحقيق فائض في ميزان المدفوعات والموازنة العامة خلال عدة سنوات؛
- تراجع في حجم المديونية الخارجية مع ارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي إلى 43.1 مليار دولار سنة 2004 تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول؛
- انخفاض معدل البطالة إلى أكثر من النصف خلال السنوات السابقة فبعد أن كانت تصل إلى 28% سنة 2000 تم تسجيل معدل 17.7% سنة 2004.

2) برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005–2009): يعتبر هذا البرنامج امتداد تكميلي للبرنامج السابق وذلك في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية للجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط تزامنا مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

2–1) مضمون البرنامج: تضمن برنامج دعم النمو للفترة (2005– 2009) غلافا ماليا قدر بقيمة 4202.7 مليار دينار أي ما يعادل قيمة 55 مليار دولار مضافا إليه مخصصات البرنامج السابق لتصبح قيمته تقدر بـ 8705 مليار دينار أي ما يعادل قيمة 114 مليار

دولار، ولقد اهتم هذا البرنامج بعدة جوانب منها الاجتماعية كالبطالة، الصحة، السكن وكذلك الاقتصادية كتدعيم الفلاحة والبنية التحتية والأشغال العمومية والمداخيل خارج المحروقات، وبعد التقييم النهائي اتضح أن الغلاف المالي الإجمالي لسنة 2009 بلغ قيمة 9680 مليار دينار ما يعادل 130 مليار دولار(نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادية المطبقة في الجزائر، ص 47)، وتمثلت مجمل أهداف البرنامج في العناصر التالية (معطى الله وبزازي، 2014، ص 28):

تحسين الظروف المعيشية للمواطن؛

دعم النمو الاقتصادي؛

تطوير المنشآت والهياكل القاعدية؛

تحديث وتطوير الخدمات العامة؛

ترقية تكنولوجيا الإعلام والإتصال.

2-2) المحاور الكبرى للبرنامج: شملت مخصصات البرنامج خمسة محاور رئيسية وتم توزيع الغلاف المالي على النحو التالي:

الجدول رقم (03): توزيع حصص برنامج دعم النمو بمليار دينار

مجال الاستثمارات العامة	المبالغ	النسبة المئوية
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203,9	4,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1,1
المجموع	**4202,7**	**100**

المصدر:رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادية، من الموقع الرسمي -www.premier-ministre.gov.dz/arab/média/pdf/2005

استهدف هذا البرنامج تحسين الظروف الاجتماعية بالدرجة الأولى إلى جانب تطوير المنشآت الاقتصادية لتصل نسبة تمويل هذين المحورين نسبة 86% أي أكثر من 3500 مليار دينار، في حين تم دعم المحاور الأخرى في حدود نسبة من 1% إلى 8%. فالمبالغ المخصصة للمحور الأول التي بلغت 45.5% وجهت أساسا لإنجاز مليون من الوحدات

السكنات، 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب، توزيع الغاز والكهرباء على نطاق واسع وغيرها من الإنجازات، إضافة إلى ذلك تم في إطار نفس البرنامج إدراج برنامج تكميلي تمثل في(صالحي نجية وخناش فيحة، مرجع سابق، 2013، ص 6 بالتصرف):

– برنامج تنمية الجنوب سنة 2006 الذي قدر غلافه المالي الأولي 250 مليار دينار ثم أعيد تقييمه ليصل إلى قيمة 377 مليار دينار؛

– برنامج الهضاب العليا سنة 2006 مس العديد من الولايات الداخلية وقدر غلافه المالي بقيمة 693 مليار دينار.

2-3) النتائج العامة المحققة من البرنامج: سار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس وتيرة برنامج الإنعاش الاقتصادي من حيث التأثير الإيجابي على المؤشرات الاقتصادية، وبناء على معطيات مختلفة تضمنها تقرير وزارة المالية حول هذا البرنامج فإن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية لا يمكن إرجاعها فقط لقطاع المحروقات وإنما بفعل الإصلاحات التي تبنتها السلطات على مستوى المنظومة الجبائية، القطاع المالي، تسيير المؤسسات العمومية والخاصة، تحرير التجارة الخارجية، المنافسة والأسعار(بالرقي تيجاني، 2005،ص89). ومع تركيز هذا البرنامج على محورين رئيسيين الاجتماعي والهياكل الأساسية فقد حقق النتائج التالية(معطى الله وبزازي، 2014،ص15) على مستوى المتغيرات الاقتصادية.

الجدول رقم (04): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2005-2009)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	5.1	1.8	3	2.4	2.1
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2
الناتج الداخلي الخام	7420	8364	9011	10602	9531

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات من موقع: www.cnes.org.dz

فمن خلال النتائج المتحصل عليها عند نهاية كل سنة من تطبيق البرنامج يلاحظ أن:

– معدلات النمو الاقتصادي عرفت نموا إيجابيا لكنها متذبذبة بسبب تغيرات معدلات نمو قطاع المحروقات بعد بداية الأزمة المالية سنة 2007؛

– تطور مستمر لمستوى الناتج الداخلي الخام لكن بمعدلات نمو ضعيفة؛

- شهد معدل البطالة انخفاضا ملحوظا منذ تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بمعدل 51 % من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009 ليصل خلال تلك السنة إلى معدل 10.2 %.

- بالإضافة إلى انخفاض الديون الخارجية من قيمة 22 مليار دولار سنة 2004 إلى قيمة 3.48 مليون دولار سنة 2009 (المجلس الاقتصادية والاجتماعي، مرجع سابق، ص 46)؛

3) برنامج توطيد النمو الاقتصادي: يعتبر برنامج توطيد النمو الاقتصادي مكملا للبرامج السابقة وهو يندرج ضمن نفس وتيرة السياسة السابقة المنتهجة بالإضافة إلى تحقيق استدامة التنمية للمشاريع وتوظيفها للاستفادة منها في خلق مناصب شغل، الرفع من المستوى المعيشي للأسر، تكثيف البنيات التحتية وتحسين نشاط التنمية البشرية.

3-1) مضمون البرنامج: خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 21214 مليار دينار أي ما يعادل قيمة 286 دولار، ويعد هذا المبلغ استثنائيا خاصة حيث تجسد في وقت تعاني فيه الكثير من الدول من عجز في ميزانياتها وتتبع سياسة التقشف(ويهدف هذا البرنامج بصفة عامة إل تحقيق ما يلي (بالرقي تيجاني، 2005، ص165):

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية بالأخص في قطاع السكة الحديدية، الطرق والمياه والإنطلاق في مشاريع جديدة؛

- تشجيع إنشاء مناصب شغل وخلق ثلاث ملايين منصب خلال السنوات الخمس للبرنامج؛

- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي، تعميم التعليم واستخدام الإعلام الآلي في كل المستويات؛

- تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال رفع المستوى المعيشي للسكان، تشجيع الإنتاج المحلي، إنعاش قطاع الفلاحة والصيد البحري.

3-2) المحاور الكبرى للبرنامج: شمل البرنامج محاور عديدة منها الاجتماعية والاقتصادية وخصص لكل محور غلاف مالي معين حسب أهداف البرنامج المسطرة وكان الاهتمام أكثر بالتنمية البشرية وتبعه في ذلك تنمية المنشآت القاعدية ولقد تضمن البرنامج ستة محاور أساسية وهي موزعة كما يلي(نفس المرجع السابق، ص170):

الجدول رقم (05): توزيع مخصصات الغلاف المالي للبرنامج بالمليار دينار

القطاعات وفروعها	المبالغ	النسبة
التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، الصحة، المياه، التضامن، الرياضة	10122	49.5
المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ، المطارات، النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المدن الجديدة	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل	1666	8.16
التنمية الاقتصادية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة الاتصال	250	1.2
المجموع	**20412**	**100**

المصدر: تقرير وزارة المالية حول دعم النمو الاقتصادي (2000-2014)، 2001، ص02 من الموقع الرسمي للوزارة www.mf.gov.dz

من خلال الجدول يلاحظ أنه تم تخصيص تقريبا نصف الغلاف المالي لفائدة تأهيل الموارد البشرية وتنميتها وتحسين ظروفها الاجتماعية، ويليه قطاع المنشآت الأساسية بـ 31.5% وتمت إضافة محورين جديدين هما مكافحة البطالة والتوجه نحو اقتصاد المعرفة استفادا من قيمة 610 مليار دينار.

3-3) النتائج العامة المحققة من البرنامج: بالرغم من انطلاق مشاريع البرنامج الخماسي وتجسيدها على أرض الواقع إلا أنها لم تؤدي إلى بلوغ الأهداف، وتم تسجيل النتائج الأولية ولعل أهمها حسب الجدول رقم 06 أدناه:

- بقاء معدلات البطالة في حدود معدل 10% إلى غاية سنة 2013؛
- تذبذب معدل التضخم من سنة لأخرى بسبب تزايد الإنفاق العام ليصل سنة 2012 إلى معدل 8.9% ثم ينخفض سنة 2014 إلى معدل 4.5%؛
- بقاء معدلات النمو مستقرة ما بين معدل 2.4% ومعدل 3.4% خلال الفترة الخماسية؛
- بقاء معدل النمو خارج المحروقات ضعيفا مقارنة بما تم تخصيصه من موارد ضخمة لهذا القطاع لكنه سجل تطورا إيجابيا من سنة إلى أخرى حيث انتقل من معدل 3.9% خلال الفترة (1995-2000) إلى معدل 5.5% خلال الفترة (2005-2009) ليبقى في حدود هذا المستوى خلال الفترة (2010-2014)(احصائيات من موقع www.ons.dz).

الجدول رقم (06): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الداخلي الخام بالمليار دولار	204.6	212.2	210.5	207.8	198.9
معدل الناتج الداخلي الخام	3.13	2.4	2.5	3.3	3.4
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	5	4.5
اجمالي الانفاق الحكومي / PIB	39.8	40.4	42.2	32.5	38.1

المصدر: www.ons.dz

وكخلاصة حول ما تقدم في هذا المحور يلاحظ أن ما تضمنه كل برنامج كان هدفه تحقيق التنمية الاجتماعية بالدرجة الأولى لهذا السبب أساسا لم تعرف المؤشرات الاقتصادية نموا معتبرا، وإذا ما قارنا حجم الغلاف المالي للبرامج الثلاثة لوجدنا أن ما تم تخصيصه لبرنامج توطيد النمو الاقتصاد يفوق برنامج الانعاش الاقتصادي بـ 38 مرة وبرنامج النمو الاقتصادي بـ 5 مرات تقريبا. ويمكن توضيح ذلك في الشكل البياني التالي (من إعداد الباحثة بناء على الجداول السابقة):

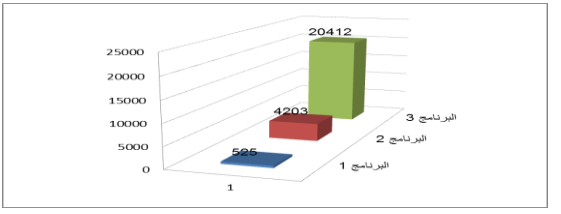

الشكل رقم (1): تفاوت المبالغ المخصصة لكل برنامج خلال الفترة (2000-2014)

ثالثا: انعكاسات برامج الاستثمارات العامة على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اعتمدت الجزائر على مجموعة من البرامج التنموية امتدت على فترات زمنية متعاقبة وكان الهدف منها تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية والانتقال من اقتصاد مبني على المحروقات إلى اقتصاد متنوع، ولقد خصص بهذا الشأن مبالغ مالية ضخمة كانت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة الإيرادات العامة للميزانية، كما مست هذه البرامج عدة مجالات منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كرست له كل الآليات لإنعاش نموه في جميع المجالات والأنشطة وذلك إدراكا منها بالدور الفعال الذي قد تلعبه هذه الأخيرة في تنمية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات إذا ما تم تتبعها ومرافقتها خلال كل مراحل نموها. ونظرا لهذه الأهمية كان لا بد من التطرق إلى كل الإنجازات التي

سخرت لهذا القطاع خلال كل مرحلة من مراحل تنفيذ كل برنامج تنموي وتحديد مدى استخدام هذه الموارد والمخصصات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1) انعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي الوسيلة الأولى التي ساعدت على تشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إسناد عدة إجراءات وتحقيق عدة إنجازات واتفاقيات لصالح هذا القطاع.

1 ـ1) الإجراءات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بعد أن تم إنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لم تعرف المؤسسات الصغيرة تطورا كبيرا وبقيت تعاني من عدة مشاكل لم تتح لها الفرصة في تحقيق النتائج المطلوبة والمساهمة في الاقتصاد الوطني. ومن بين أهم الإنجازات والتطورات التي عرفها القطاع من جراء تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي ما يلي(معلومات متفرقة من رسالة دكتوراه أ/ بن حراث حياة، 2013، بالتصرف):

- انضمام الجزائر للمشروع الأورو متوسطي والتوقيع على ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000؛

- إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم01-18 الذي شمل كل الأطر القانونية والتنظيمية لتنظيم الأعمال وتحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

- التوقيع على بروتوكول اتفاق مع الإتحاد الأوروبي لترقية المالية المشتركة في تاريخ 2001/12/23، بالإضافة إلى ترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية للمرافقة والدعم؛

- إبرام اتفاقيات وبرامج التعاون الدولي والتي تمثلت في:

_ الاتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية سنة 2003 من أجل تقديم المساعدات الفنية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

_ برنامج ميدا**1** سنة 2002 وبرنامج ميدا**2** سنة 2009 لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة سنة 2002 لتسهيل المعاملات المالية مع البنوك والحصول على القروض من طرف البنوك؛

- إنشاء مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل سنة 2003 للتكفل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدة أصحابها وتوجيههم أثناء مرحلة التأسيس؛

- إنشاء عدة مجالس وطنية لترقية المناولة والتشاور وعدة مديريات ولائية عبر التراب الوطني إبتداء من سنة 2003؛

- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004؛

- إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004.

وعليه فقد كانت كل هذه الإنجازات بداية مشجعة لنشاط أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي واجهتها هذه الأخيرة آنذاك داخليا على مستوى هياكلها وخارجيا على مستوى السوق.

1 2) مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

بالرغم من الأوضاع التي كان يعاني من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي سواء تعلق الأمر بالظروف السياسية أو المشاكل المالية وغيرها، إلا أنها قد حققت بعض المؤشرات الإيجابية على مستوى الاقتصاد الوطني والتي تدل على مدى قابلية هذه المؤسسات بالتأقلم مع التغيرات السائدة. ويمكن تلخيص هذه المساهمة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): مساهمة الم ص م في الاقتصاد الوطني خلال الفترة(2001-2004)

2004		2003		2002		2001		
م عامة	م خاصة	م عامة	م خاصة	م عامة	م خاصة	م عامة	م خاصة	
778	225449	778	207949	778	189552	778	179893	
71826	592758	74763	550386	74763	53855	89542	452618	
598.65	2146.75	550.6	1884.4	505	1679.1	481.5	1560.2	
344.87	2038.85	312.47	1784.49	286.79	1585.3	268.98	1476.73	

المصدر:من إعداد الباحثة بناء على www.pmeart –dz.org موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا قبل سنة 2009

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا إيجابيا خلال هذه الفترة وصاحبه مساهمة في خلق مناصب شغل وتحقيق قيمة مضافة وناتج داخلي خام في تطور مستمر وكل هذا بالنسبة للقطاع الخاص الذي أصبح يمثل نسبة 99.67 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر راجع إلى مختلف الإجراءات والتسهيلات التي حظي بها القطاع.

2) إنعكاسات برنامج النمو على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حاولت السلطات من خلال هذا البرنامج مواصلة اهتماماتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فخصصت لذلك برامج تنموية خاصة وموارد معتبرة كما انصب الاهتمام على تنمية مناطق جنوب الجزائر والهضاب العليا.

2-1) إنجازات البرنامج لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كان اهتمام البرنامج بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملحوظا من خلال عملية مواصلة الدعم وإنجاز ما تم الشروع فيه في البرنامج السابق، وتمثلت أهم الإنجازات في(بن حراث حياة ،مرجع سابق،2013، ص42):

- دخول عملية إنشاء المشاتل ومراكز التسهيل في عدد من الولايات سنة 2007؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2005 التي تهتم بتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج التأهيل واقتراح التعديلات الضرورية لذلك؛
- بدء نشاط صندوق ضمان قروض الاستمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2006 بعد أن تم إنشاؤه بمرسوم رئاسي سنة 2004 وهو موجه خصوصا لتمويل الاستثمارات المنتجة من السلع والخدمات؛
- تأسيس صندوق رأس مال المخاطر سنة 2004 للمساهمة بشكل آخر في سوق رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- انطلاق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سنة 2007؛
- المواصلة في ابرام الاتفاقيات وبرامج التعاون الدولي من خلال التوقيع على برنامج ميدا2 سنة 2008 لينطلق العمل به سنة 2009 من أجل تأهيل 500 مؤسسة صغيرة

ومتوسطة مع إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال واعتماد برامج التقييس العالمية لتحسين الجودة؛

2-2) مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني: يمكن عرض أهم النتائج المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الاستفادة من مختلف الآليات وبرامج الدعم والمبالغ المالية المعتبرة المخصصة لذلك كما يلي(نفس المرجع السابق،ص54):

الجدول رقم (08): مساهمة الم ص م في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2005-2009)

البيان	2005		2006		2007		2008		2009	
	م خاصة	م عامة	م خاصة	م عامة	م خاصة	م عامة	م خاصة	م عامة	م خاصة	م عامة
عدد المؤسسات	245842	874	269806	739	293846	666	392013	626	455398	591
عدد مناصب الشغل	888829	76283	977942	61661	1064983	57146	1233073	52786	1363444	51635
مساهمة المؤسسات في PIB	2364.5	651	2740.06	704.05	3153.77	749.86	3551.33	683.59	4162.02	816.8
مساهمة المؤسسات في VA	2239.56	367.54	2605.68	431.86	2986.07	420.86	3363.16	418.6	3819.75	489.78

المصدر: بن حراث حياة، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، 2013، جامعة تلمسان، ص: 45

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستمر من سنة إلى أخرى وهو في زيادة متواصلة حيث وصل عددها سنة 2009 إلى أكثر من 455989 مؤسسة معظمها تابع للقطاع الخاص، مع ملاحظة أن القطاع العام يعرف انخفاضا مستمرا في العدد وفي المساهمة في الاقتصاد الوطني كما أن المؤسسات العمومية أصبحت تمثل نسبة قليلة جدا من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1 بالمائة من المجموع الكلي).

وتبقى مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة في تزايد مستمر بالرغم من ضعف قيمتها لأنها تعكس مساهمة قطاع خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني.

3) انعكاسات برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجسد اهتمام البرنامج الخماسي (2010-2014) بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مواصلة دعمها في العديد من المجالات منها(نبيل بوفليح، 2012، ص248):

- تعزيز خدمات الدعم على مستوى الجودة، النوعية، الابتكار والبحث والتطوير؛
- تبسيط إجراءات الإنشاء مع تسهيل التمويل والإجراءات الضريبية والتأمينية؛
- تقوية شبكات المؤسسات والشراكة؛
- تطوير مجال التكوين والتعليم وتنمية المهارات.

3-1) انجازات البرنامج لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تلخصت أهداف البرنامج المسطرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بتصرف الباحثة بناء على معلومات متفرقة من وكالة الأنباء الجزائرية، وزارة الصناعة والمناجم، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعية لسنة 2013) في:

- إنشاء أكثر من 200.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة؛
- إنشاء المركز الوطني للتطوير والمناولة؛
- إنشاء المرصد الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في إطار البرنامج الوطني للتأهيل.

بالإضافة إلى الإجراءات والأهداف فقد كانت أهم إنجازات البرنامج بخصوص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نفس المراجع سابقة الذكر بتصرف الباحثة) كما يلي:

- تخصيص ميزانية تفوق قيمة 380 مليار دينار المتمثلة في المساعدات المالية المباشرة والإعفاءات من الفوائد على القروض البنكية؛
- الإنطلاق في البرنامج الوطني للتأهيل سنة 2010 لتقديم الدعم المادي وغير المادي؛
- إصدار توصيات جديدة سنة 2011 متعلقة بزيادة الدعم المادي والإعفاءات الجبائية وتخفيض إتاوة الامتياز للأراضي الفلاحية وتعديل مختلف آليات التمويل ورفع قيمة

مساهماتها وآجال الدفع (قرارات مجلس الوزراء المنعقد يوم 2011/02/22 حول تعزيز الاستثمار كفاءة الإجراءات العمومية، ص:02 بالتصرف)

2-2) مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني: يمكن عرض أهم النتائج المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الاستفادة من مختلف الآليات وبرامج الدعم المعتبرة والمبالغ المالية المخصصة لذلك كما يلي:

الجدول رقم (09): مساهمة الم ص م في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2005-2009)

البيان	2005		2006		2007		2008		2009	
	م خاصة	م عامة	م خاصة	م عامة	م خاصة	م عامة	م خاصة	م عامة	م خاصة	م عامة
عدد المؤسسات	245842	874	269806	739	293846	666	392013	626	455398	591
عدد مناصب الشغل	888829	76283	977942	61661	1064983	57146	1233073	52786	1363444	51635
مساهمة المؤسسات في PIB	2364.5	651	2740.06	704.05	3153.77	749.86	3551.33	683.59	4162.02	816.8
مساهمة المؤسسات في VA	2239.56	367.54	2605.68	431.86	2986.07	420.86	3363.16	418.6	3819.75	489.78

المصدر: بن حراث حياة، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، 2013، جامعة تلمسان، ص: 49

من خلال الجدول يمكن القول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف نمو مستمرا خلال تنفيذ البرنامج وصاحبه زيادات في خلق مناصب شغل بمعدلات فاقت السنوات السابقة وذلك بسبب الأليات الجديدة التي تم تطبيقها على مستوى وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتسهيلات التي منحت للشباب خاصة في سنة 2011 وسنة 2012، لكن بقيت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة ضعيفة جدا مقارنة بالعدد المتزايد لها وذلك نظرا لأن أغلب المشاريع كانت تابعة لقطاع الخدمات والنقل في تبقى المشاريع الخاصة بقطاع الصناعة والفلاحة قليلة جدا ولا يتم الإقبال عليها خاصة من طرف المؤسسات المصغرة أو الصغيرة.

الخلاصة:

في ظل سياسات الاصلاحات الاقتصادية التي قدمت لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج الاستثمارات العامة خلال الفترات الممتدة من سنة 2001

وإلى غاية 2014 استطاعت اكتساب أهمية ومكانة واضحة في النشاط الاقتصادي الوطني لكن في إطار محدود منعها من تحقيق ميزة تنافسية دولية مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول أخرى وهذا ما ينفي صحة الفرضية المحددة في بداية الدراسة. وبهذا الصدد يمكن الخروج بمجموعة من الملاحظات والنتائج:

- ركزت السلطات خلال الفترة (2001-2014) على تبني ثلاثة برامج تنموية مهمة من حيث الإجراءات والتمويل والاهتمام بالقطاعات الأساسية والتنمية الاجتماعية نظرا للنقص والعجز والتخلف في عدة مجالات الذي شهدته الجزائر في الفترات السابقة على جميع المستويات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية؛

- كان لهذه البرامج تأثيرا إيجابيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كزيادة معدلات النمو، انخفاض معدلات البطالة، التحكم في معدلات التضخم، تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطن الجزائري وغيرها من النتائج الإيجابية، لكن هذا لن يعني عدم وجود نتائج سلبية وغير مرضية على مستوى جميع الميادين؛

- مست البرامج التنموية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التمويل والدعم وتوفير مختلف الآليات حسب الأعمار والأجناس والمستويات التعليمية للمواطن الجزائري بالإضافة إلى تولي الصناديق و البنوك العمومية هذه العمليات والتي خصصت لها عدة إجراءات واهتمامات مميزة لهذا القطاع؛

- وما يعاب حول هذه البرامج الاستثمارية التنموية أنه إذا ما قارنا بين ما تم تقديمه من موارد ضخمة مادية وغير مادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما تم تحقيقه من طرف هذا القطاع لوجدنا الفرق شاسعا وبعيد كل البعد عن الأهداف المسطرة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وتحقيق المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية.

- وفي الأخير يبقى البرنامج التنموي للاستثمارات العامة(2015- 2019) كوتيرة جديدة لدفع عجلة النمو في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها الجزائر من انخفاض مستمر لأسعار البترول ولقيمة الدينار الجزائري.

المراجع:

1) كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، 2010
2) بالرقي تيجاني، الاصلاحات الاقتصادية ومدى تأثيرها على كبح التضخم في الجزائر(1998-2004)، رسالة دكتوراه، جامعة سطيف، 2005
3) بالرقي تيجاني، تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 13، 2013.
4) بن حراث حياة، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه منشورة جامعة تلمسان ، 2013.
5) معطى الله و بزازي، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في التنمية في الجزائر،أبحاث الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 2014 .
6) نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 02، 2012.
7) محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10،2012
8) مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل – التجربة الجزائرية-، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
9) صالحي ناجية ومخناش فتيحة، أثر بارمج الاستثمارت العامة نحو تحديات افاق النمو الاقتصادية والمستديم، أبحاث المؤتمر الدول حول الاستثمارات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي والاستثمار والتشغيل، جامعة سطيف، 2013
10) تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة 20، السداسي الثاني 2001
11) تقرير وزارة المالية حول دعم النمو (2010-2014) www.mf.gov.dz

12) رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادية، من الموقع الرسمي www.premier-ministre.gov.dz/arab/média/pdf/2005
13) www.cnes.org.dz
14) www.ons.org.dz
15) النشرية الاحصائية رقم 26 من موقع الوزارة www.mdipi.gov.dz